التعثر المالي للشركات: هو حالة تتعرض فيها الشركة لصعوبات مالية تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وقد يؤدي ذلك إلى إفلاسها إذا لم يتم اتخاذ خطوات إصلاح فعالة. هناك عدة عوامل تسهم في التعثر المالي، منها:-

١-الإدارة غير الفعالة: ضعف التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية خاطئة.

٢-الافتقار إلى الشفافية: غياب الشفافية في العمليات المالية يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والدائنين.

٣-التغيرات الاقتصادية: التأثيرات الخارجية مثل الركود الاقتصادي أو تغيرات السوق يمكن أن تؤثر سلبًا على الوضع المالي.

دور الحوكمة في الحد من التعثر المالي

١-تعزيز الشفافية: من خلال تطبيق معايير صارمة للإفصاح المالي، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والدائنين.

٢-تحسين الكفاءة الإدارية: يشمل ذلك تشكيل مجالس إدارة قوية قادرة على اتخاذ قرارات مدروسة وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.

٣-إدارة المخاطر: تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية والعمليات يمكن أن يساعد الشركات على التعامل مع الأزمات بشكل أفضل.

٤-الالتزام بالقوانين والمعايير: يساعد الالتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية في الحد من الفساد المالي ويسهم في استدامة الشركة.

من خلال تنفيذ حوكمة فعالة، يمكن للشركات تقليل مخاطر التعثر المالي وزيادة فرص النجاح والنمو المستدام.

يمكن اتخاذ عدة خطوات وإجراءات استراتيجية، منها:-

١-تطوير هيكل قوي للحوكمة:

*إنشاء مجلس إدارة مؤهل يتضمن أعضاء مستقلين ذوي خبرة في مجال الأعمال والمالية.

*وضع سياسات وإجراءات واضحة تتعلق بالمساءلة والشفافية.

٢-تعزيز الشفافية والإفصاح:

*توفير معلومات دقيقة ومنتظمة عن الأداء المالي والإداري للشركة.

*تحسين تقارير الأداء والتقارير المالية لتكون واضحة وسهلة الفهم لجميع أصحاب المصلحة.

٣-تطبيق إدارة المخاطر بفاعلية:

*تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي تواجه الشركة (مثل المخاطر المالية والعمليات والتسويقية).

*تطوير استراتيجيات للحد من هذه المخاطر، مثل تنويع الاستثمار وتحديد الحدود الزمنية للمشاريع.

٤-تحسين أنظمة الرقابة الداخلية:

*تنفيذ أنظمة رقابية داخلية قوية لضمان النزاهة والامتثال للقوانين والمعايير.

*وضع آليات للتدقيق الداخلي والخارجي لضمان الشفافية والمساءلة.

٥-تطوير السياسات المالية المستدامة:

*وضع خطط مالية مدروسة تتضمن تقديرات واقعية للإيرادات والنفقات.

*الابتعاد عن الديون المفرطة والبحث عن مصادر تمويل متنوعة.

٦-تشجيع ثقافة الأداء والابتكار:

*تعزيز ثقافة الأداء العالي والابتكار داخل الشركة، مما يمكن الموظفين من تقديم أفكار جديدة تساهم في تحسين الأداء.

*الاستماع لملاحظات الموظفين والعملاء لتحسين العمليات والخدمات.

٧-التدريب والتطوير المستمر:

*توفير التدريب المستمر للمديرين والموظفين في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمالية.

*تحسين المهارات الإدارية والفنية لتمكين فرق العمل من اتخاذ قرارات أفضل.

بتنفيذ هذه الإجراءات، يمكن للشركات تقليل مخاطر التعثر المالي وزيادة فرص الاستدامة والنمو في بيئة عمل تنافسية.

تتعدد أسباب التعثر المالي للشركات، وتتداخل أحياناً، إلا أنه بإمكاننا تصنيفها ضمن فئات رئيسية شاملة :-

أسباب داخلية:

١-سوء الإدارة: يشمل هذا ضعف التخطيط الاستراتيجي، وعدم الكفاءة في عمليات الشركة، وسوء إدارة المخاطر، والافتقار إلى الرقابة الداخلية الفعّالة. قد يؤدي هذا إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، أو إدارة سيئة للنفقات، أو عدم القدرة على تحقيق الأرباح.

٢-الافتقار للسيولة: عدم توفر الأموال الكافية لتغطية الالتزامات المالية المباشرة (مثل رواتب الموظفين، والفواتير) أو غير المباشرة (مثل الاستثمارات) قد يؤدي إلى تعثر الشركة. قد يكون هذا بسبب سوء إدارة رأس المال العامل أو الاعتماد المفرط على الائتمان.

٣-عدم التنافسية: قد تعاني الشركات من انخفاض القدرة التنافسية بسبب ضعف الجودة، أو ارتفاع الأسعار، أو غياب الابتكار، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات والأرباح.

٤-المشاكل التشغيلية: قد تواجه الشركات مشاكل في الإنتاج، أو التوزيع، أو التسويق، مما يؤثر سلباً على أدائها المالي.

٥-الديون المرتفعة: مستويات الديون العالية قد ترهق الشركة وتعيق نموها، خاصة إذا كانت تكلفة الفوائد مرتفعة.

أسباب خارجية:

١-التغيرات الاقتصادية: التغيرات في الاقتصاد الكلي، مثل التضخم، والركود، وتقلب أسعار الصرف، قد تؤثر سلباً على أداء الشركات.

٢-التغيرات التنظيمية: تغيير القوانين واللوائح قد يفرض تكاليف إضافية على الشركات، أو يحد من قدرتها على المنافسة.

٣-المنافسة الشديدة: المنافسة القوية من قبل الشركات الأخرى قد تؤدي إلى انخفاض حصة السوق والأرباح.

٤-الكوارث الطبيعية: الظروف غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية قد تلحق أضراراً بالغة بالشركات وتؤدي إلى تعثرها.

بالإضافة إلى ان الحوكمة للشركات تلعب دوراً أساسياً في الحد من التعثر المالي من خلال:-

١-تعزيز الشفافية والمساءلة: تضمن الحوكمة الجيدة الشفافية في عمليات الشركة، ومساءلة الإدارة عن أدائها. يساعد هذا على اكتشاف المشاكل مبكراً واتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢-تحسين إدارة المخاطر: توفر الحوكمة إطاراً قوياً لإدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر، وتقييمها، ووضع استراتيجيات للتعامل معها.

٣-تعزيز الاستثمار المسؤول: توجه الحوكمة الجيدة الإدارة إلى اتخاذ قرارات استثمارية مسؤولة تراعي المصالح طويلة الأجل للشركة.

٤-استقلال مجلس الإدارة: يضمن مجلس إدارة مستقل ومتخصص اتخاذ قرارات موضوعية في مصلحة الشركة.

٥-الرقابة الداخلية الفعالة: تساعد الرقابة الداخلية على منع الاحتيال، وكشف الأخطاء، وتحسين كفاءة العمليات.

ولتوضيح أسباب التعثر المالي الداخلية والخارجية (بصورة تفصيلية) :-

١-سوء الإدارة: تخيل شركة تستثمر بكثرة في مشروع جديد دون دراسة جدوى كافية، أو شركة لا تراقب مصاريفها التشغيلية جيداً، مما يؤدي إلى زيادة النفقات بشكل كبير. هذا مثال على سوء الإدارة الذي يؤدي إلى ضياع الأموال وتراكم الخسائر. أيضاً، الافتقار إلى الخبرة في مجال معين، أو عدم وجود خطط طوارئ، يمكن أن يزيد من فرص التعثر.

٢-الافتقار للسيولة: شركة صغيرة قد تعاني من نقص السيولة لأنها لم تحصل على تمويل كافٍ لتغطية مصروفاتها الشهرية، أو لأنها منحت عملائها فترات ائتمان طويلة جداً دون توفير احتياطي نقدي مناسب. هذا يؤدي إلى عجز عن سداد الفواتير والرواتب، وبالتالي التعثر.

٣-عدم التنافسية: شركة تنتج منتجات منخفضة الجودة، أو بأسعار أعلى من السوق، ستواجه صعوبة في جذب العملاء، وبالتالي انخفاض المبيعات والأرباح. عدم مواكبة التطورات التكنولوجية أو التغيرات في ذوق المستهلكين يعتبر أيضاً من أسباب عدم التنافسية.

٤-المشاكل التشغيلية: تخيل مصنعاً يتوقف إنتاجه بسبب أعطال متكررة في الآلات، أو شركة تواجه مشاكل في سلسلة التوريد، مما يؤدي إلى تأخير الإنتاج وتسليم الطلبات. هذه المشاكل التشغيلية تؤثر سلباً على الإنتاجية والأرباح.

٥-الديون المرتفعة: شركة تعتمد بشكل كبير على القروض لتغطية نفقاتها، ويكون لديها عبء فوائد كبير، ستواجه صعوبة في سداد ديونها، خاصةً في حالة انخفاض الأرباح.

٦-التغيرات الاقتصادية: ركود اقتصادي عالمي يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات، أو ارتفاع أسعار المواد الخام، يؤثر سلباً على معظم الشركات. تقلب أسعار الصرف أيضاً يمكن أن يزيد من المخاطر على الشركات التي تعمل في الأسواق العالمية.

٧-المنافسة الشديدة: دخول شركة جديدة قوية إلى السوق، أو قيام شركات موجودة بتقديم عروض أفضل، يضع ضغطاً على الشركات الأخرى وقد يؤدي إلى خسارة حصة السوق.

دور الحوكمة في الحد من هذا التعثر (بتفاصيل أكثر):-

١-تعزيز الشفافية والمساءلة: نشر تقارير مالية دقيقة وشفافة، وتوفير معلومات كافية للمساهمين، يضمن معرفة الجميع بحالة الشركة المالية. مساءلة المدراء التنفيذيين عن قراراتهم، يجعلهم أكثر حرصاً على اتخاذ القرارات الصائبة.

٢-تحسين إدارة المخاطر: تحديد المخاطر المحتملة، وتقييمها، ووضع خطط للتعامل معها، يساعد على تجنب الخسائر الكبيرة. مثال على ذلك: التأمين ضد الكوارث الطبيعية، أو وضع خطط بديلة في حالة حدوث مشاكل في سلسلة التوريد.

٣-تعزيز الاستثمار المسؤول: لا يعني فقط تحقيق أقصى ربح ممكن، بل أيضاً الاستثمار في مشاريع مستدامة، وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والمسؤولية الاجتماعية.

٤-استقلال مجلس الإدارة: يجب أن يكون مجلس الإدارة مستقلاً عن الإدارة التنفيذية، ليتمكن من مراقبة أداء الإدارة واتخاذ القرارات الموضوعية في مصلحة الشركة.

٥-الرقابة الداخلية الفعالة: أنظمة الرقابة الداخلية تضمن دقة التقارير المالية، وتمنع الاحتيال و سوء استخدام الأموال.

باختصار/ الحد من التعثر المالي يتطلب مزيجاً من الإدارة الجيدة، والحوكمة الفعّالة، والاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. يجب على الشركات تبني ثقافة الشفافية والمساءلة لتحسين فرص نجاحها على المدى الطويل.

مع الشكر والتقدير

بشرى وليد بشير
قسم الدراسات والمعلومات